

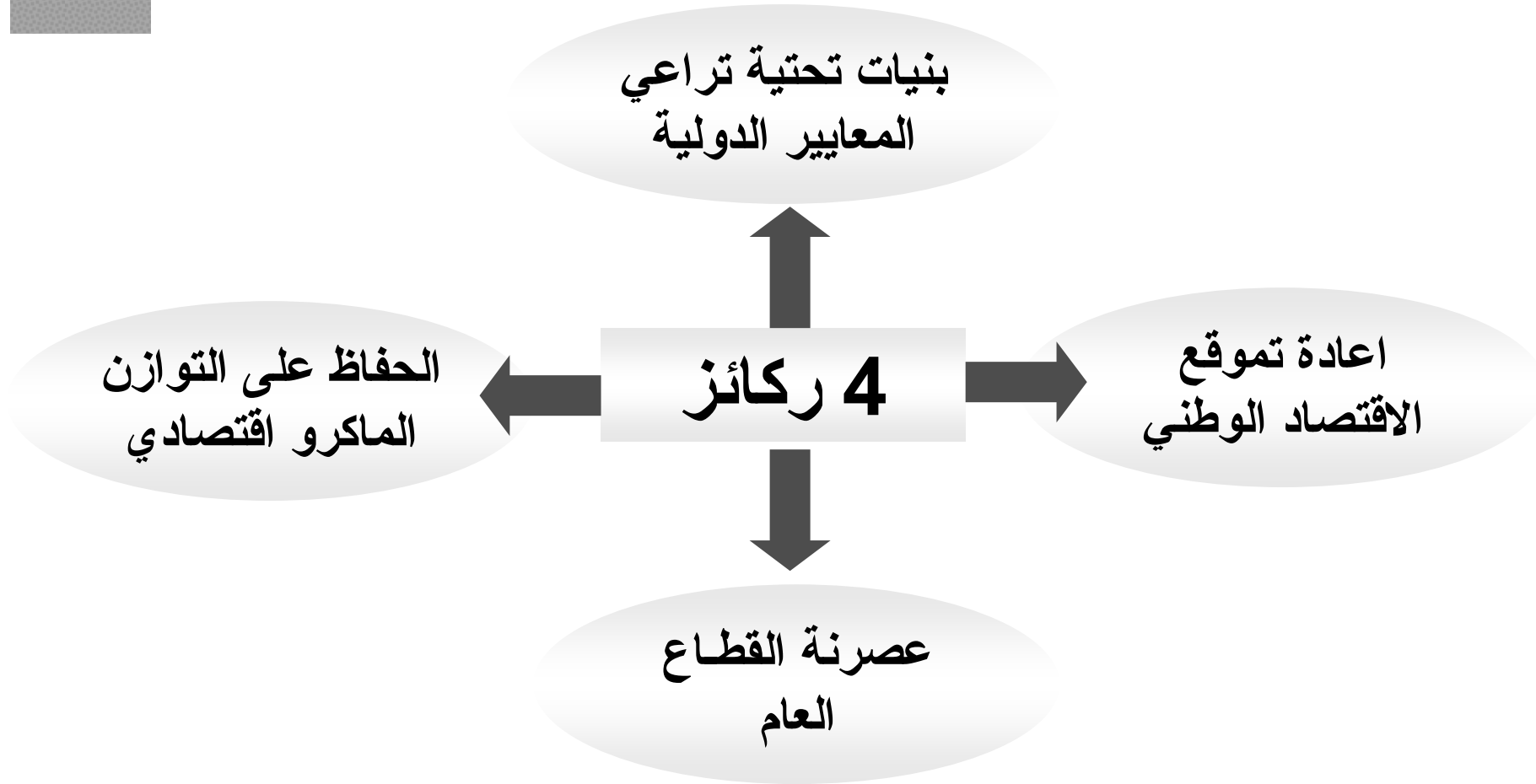
المملكة المغربية

التجربة المغربية في مجال الشراكة بين
القطاعين العام والخاص في مجال
انجاز وتديير البنيات التحتية

تقديم : محسن السمار

مدير الدراسات والتخطيط الصناعي بوزارة
الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد

الاستراتيجية التنموية المغربية :



الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تعتبر الشراكة قطاع عام/خاص احدى العناصر الهامة والوازنة في عصرنة القطاع العام بحكم التفاعل الذي ينجم بين القطاعين. توجد عدة صيغ للشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب :

- نسبة المسؤولية الموكلة للشريك الخاص،
- مستوى الاستثمارات،
- المدة الزمنية للعقدة المبرمة بين الطرفين.

صيف الشراكة وإطارها العام :

تمتد هذه الصيف من معونة فنية الى استئجار مرورا بتفويض التجهيز أو البناء أو التسيير أو الاستغلال.

وتتكلف الدولة بمصاحبة الشركاء الخواص عن طريق :

- تقديم الدعم عن قرب،

- تسهيل المساطر الادارية ،

- إدخال الاصلاحات اللازمة من أجل تحفيز المبادرة الحرة

وبذلك تحقيق أعلى انتاجية.

وقد هم خيار الشراكة بالمغرب العديد من القطاعات من صناعة وصحة-

وتعليم ونقل واتصالات وتجهيز وماء وكهرباء وتطهير.....

القطاع الصناعي :

الصناعة* : يتكون هذا القطاع مما يقارب 8000 مؤسسة صناعية خاصة توفر 500 ألف منصب شغل منها 20 مؤسسة عمومية توفر ما لا يتعدى 1,6 بالمائة من مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع. ولاتزال الدولة تواصل عملية خوصصة هذا القطاع.

وللتذكير سجل هذا القطاع خلال سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 3,1 بالمائة من القيمة المضافة ليمثل بذلك 17,5 من الناتج الداخلي الخام.

← كرست الدولة الجهود في تحسين المناخ العام للاستثمار عن طريق تدابير وبرامج مختلفة تساعد المقاولات على تحسين مستوى إنتاجيتها وتنافسيتها

الكهرباء :

الكهرباء :

كان المكتب الوطني للكهرباء يحتكر انتاج الطاقة الكهربائية حتى سنة 1997 حيث تم تفويض انجاز واستغلال المحطة الحرارية بالجرف الأصفر لشركة أجنبية. ويجدر التذكير بأنها تنتج 69 بالمائة من القوة الانتاجية الحرارية علما بأن الانتاج الحراري يشكل $\frac{3}{4}$ من انتاج الكهرباء بالمغرب.

وعلى مستوى التوزيع يتكف المكتب الوطني للكهرباء بتوزيع 45 بالمائة من الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني، بينما 55 بالمائة الباقية تتكف بها وكالات توزيع مستقلة كما تم الشروع في عملية التفويض المنتدب - الدار البيضاء، طنجة، تطوان ، الرباط..-

الصحة :

الصحة : يبلغ عدد الوحدات الصحية العمومية 2165 وحدة أغلبيتها قروية حيث تمثل 68 بالمائة. بينما تبلغ نسبة المراكز الاستشفائية الحضرية 32 بالمائة [682 وحدة منها 110 مستشفى عمومي].

وبالنسبة للقطاع الخاص، فبلغ عدد المصحات الخاصة- 200 وارتفع عدد العيادات الى 5000 عيادة خاصة و 1500 عيادة طب أسنان و 250 مختبر للتحاليل و 150 مركز للأشعة.

قطاع النقل :

تم منذ سنة 1980 القيام بعدة اجراءات في مجال النقل حتى تتم مواكبة التطور الحاصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

النقل الطرقي : انكبت الجهود على تحديث الشبكة الطرقيه و تحرير النقل الطرقي للبضائع حيث تم اصدار قانون [16-99] يقضي بالغاء الرخص فيما يخص النقل الطرقي. وقد نتج عن هذه العملية خلق مايقارب 2000 شركة جديدة في هذا الميدان، وما يزيد عن 2500 منصب شغل.

السكك الحديدية : تتم دراسة تفويض تسيير واستغلال البنيات التحتية السككية لفاعلين خواص. وفي اطار التحضير لهذه العملية سيتم تحويل المكتب الوطني للسكك الحديدية الى شركة خاصة.

قطاع النقل - تابع - :

النقل الجوي :

- عرف هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة دخول الشركة الخاصة Regional airlines.

- تم تحرير هذا القطاع لفاعلين محليين خواص متخصصين في ابرام الصفقات مع شركات نقل جوي عالمية.

- و فتح المجال الجوي المغربي لشركات أجنبية.

النتيجة : 11 شركة عالمية تنشط في المجال الجوي المغربي.

ارتفاع مجموع الرحلات الجوية ب 15 بالمائة .

ارتفاع التنقلات العالمية الاعتيادية ب 22 بالمائة.

الاتفاق المستقبلية : عقد اتفاقية الانفتاح الجوي مع الاتحاد الأوربي Open Sky

قطاع الاتصالات :

تعتبر فعالية البنيات التحتية للاتصال من الشروط الأساسية لتطوير تنافسية المقاولات والنهوض بالاقتصاد الوطني .

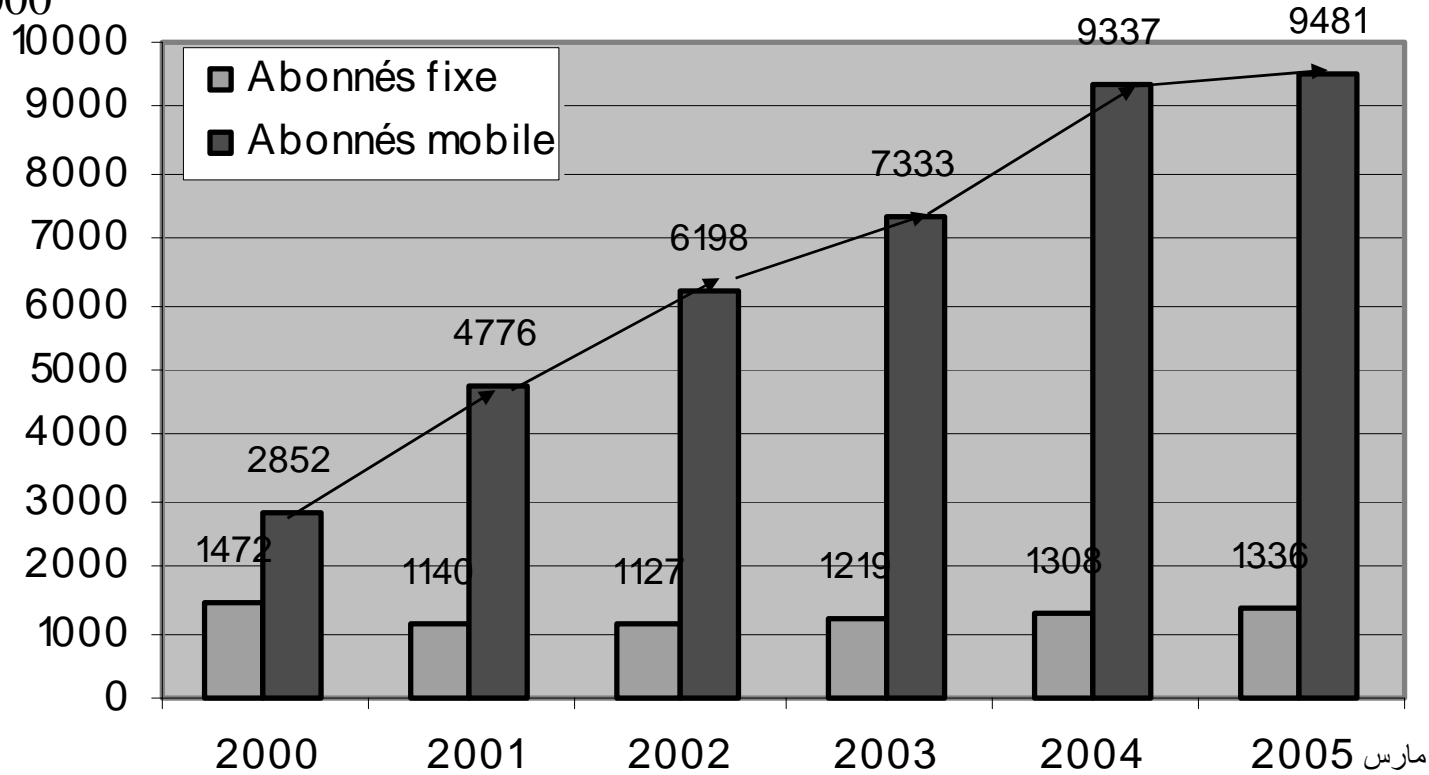
في اطار تهيئها لنهاية استغلالها لهذا القطاع، قامت الدولة بالتفريق بين العمليات البريدية والاتصالات وكذا بين عمليتي التقنين والمراقبة من جهة والاستغلال من جهة أخرى.

بعد ذلك عرف هذا القطاع سنة 1999 دخول مجموعة خاصة وهي ميديتل.

وبفضل هذه الاجراءات وفي ظرف 4 سنوات تمكن المغرب من تجاوز التأخير المسجل في تطوير الاتصالات مقارنة مع دول أخرى لها مستوى اقتصادي مقارب.

قطاع الاتصالات - تابع - :

En 1000



عرف هذا القطاع تقدما كبيرا خاصة على مستوى عدد المشتركين في الهاتف النقال.

البنيات التحتية الصناعية :

شرعت المملكة المغربية في إنجاز جيل جديد من الفضاءات الصناعية تأخذ بعين الاعتبار رهان التنافسية الدولية وتستجيب لمتطلبات المستثمرين مغاربة كانوا أو أجانب وترتكز بالأساس على الشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك بهدف تزويد السوق بفضاءات مختلفة من حيث الوظيفة والخصائص. وتتمثل فيما يلي:

- حاضنات ومشاتل للمقاولات

- مناطق للتنشيط الإقتصادي

- مجمعات صناعية متطورة وأقطاب تكنولوجية

- ومناطق لوجستكية و حرة للتصدير

التزامات مختلف الأطراف :

الدولة :

تساهم الدولة من جهة بتوفير الوعاء العقاري الخام بأثمنة رمزية ومن جهة أخرى بتمويل كلي أو جزئي للتجهيزات الخارجية (الطاقة، الماء، التطهير ، الطرق و محطة معالجة المياه المستعملة).

الشريك :

يقوم بتجهيز وتسويق وصيانة وتسيير الفضاءات الصناعية مع السهر على توفير التجهيزات الداخلية بهذه الفضاءات والترويج للاستثمار بها. ويلتزم كذلك بتطبيق أئمنة جد مشجعة تأخذ بعين الاعتبار مساهمة الدولة (بالنسبة للعقار الخام والتجهيزات الخارجية).

الشراكة : دعم و قوة

فضلا عما تقوم به الدولة فهي تصاحب الشركاء في مسلسل إنجاز المشروع عن طريق تسهيل الحصول على التراخيص وكذا المساهمة في تسويق وإنعاش مشاريع الفضاءات الصناعية عبر شبكة علاقاتها في الداخل والخارج.

ومن خلال هذه الشراكة يمكن للدولة أن تستفيد من كونها غير ملزمة بإنجاز الفضاءات الصناعية كليا بحيث يتم توفير اعتمادات مالية مهمة تسمح لها بالتركيز على دورها التقليدي في المجالات الاجتماعية .

الإطار التعاقدى للشراكة

يتم تحديد التزامات الدولة ومختلف الفاعلين عن طريق اتفاقيات شراكة ودفتر تحملات يتم من خلالها :

- تسطير وتحديد مكونات المشروع وخصائصه

- تحديد نوعية التجهيزات الأساسية

- تحديد الأثمنة التي سيتم تطبيقها

- والاتفاق على الجدولة الزمنية لإنجاز الفضاء

.../...

الاطار التعاقدى للشراكة -تابع-

- كما يتم تحديد الخدمات الأساسية التي يحتاجها المستثمرون ليزاولوا نشاطهم في أحسن الظروف.

- فضلا عن وضع آليات في شكل لجن لتتبع انجاز المشروع ولتفويت القطع الأرضية، وتتبع مدى تثمينها، وبالورة المشاريع الصناعية التي التزم بها المستثمرون تفاديا لكل مشاكل المضاربة المحتملة.

الجيل القديم

- 1- وثيرة انجاز المناطق الصناعية لا تتعدى في أحسن الأحوال 100هـ في السنة ولا تستجيب لمتطلبات المستثمرين.
- 2- عرض عقاري محدود في مجرد بقع أرضية مجهزة.
- 3- تسويق عشوائي وغير معقلن غذى ظاهرة المضاربة على الفضاءات الصناعية.
- 4- تصميم لم يكن يأخذ بعين الاعتبار محيط الفضاء.
- 5- خدمات منعدمة.
- 6- فضاءات لا تحترم البيئة.

الجيل الجديد

- 1- ارتفعت وثيرة انجاز الفضاءات الصناعية بمعدل 2,5 بالنسبة لما قبل.
- 2- عرض متنوع يبدأ من مشاتل وحاضنات ويمر بمناطق للتنشيط الصناعي وينتهي بأقطاب لوجستكية وصناعية حرة.
- 3- برامج انعاش الفضاءات مركزة وهادفة.
- 4- آليات لتتبع تثمين الفضاءات.
- 5- أجهزة لتسيير وتدبير هذه الفضاءات.
- 6- مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار نظرة شمولية لاعداد التراب الوطني.
- 7- خدمات ذات جودة عالية تتلاءم واحتياجات المستثمرين.
- 8- مجتمعات أهلة للحصول على شهادة المطابقة ISO 14000

المنطقة الحرة بطنجة :

تعتبر المنطقة الحرة بطنجة - 345 هكتار- من بين المشاريع النموذجية التي تمت بلورتها في اطار شراكة بين القطاع العام والخاص.

- الشركة " المنطقة الحرة - طنجة" : تجهيز وتسويق وصيانة وتسيير هذا الفضاء الصناعي مع السهر على توفير التجهيزات الداخلية والترويج للاستثمار بها.

- الدولة : ساهمت بتوفير الوعاء العقاري الخام بأثمنة رمزية وتمويل كلي للتجهيزات الخارجية بما فيها محطة معالجة النفايات.

المنطقة الحرة بطنجة -تابع- :

توفر المنطقة الحرة بطنجة عددا من المزايا التي جعلتها قبلة للمستثمرين خاصة المصدرين منهم :

- جودة التجهيزات الأساسية ،
- توفرها على عدد من الخدمات المرافقة ،
- مصالح الوساطة التي تهتم بالمحيط الداخلي والخارجي للمقاول ،
- استقبال وتسهيل الحصول على الرخص الإدارية لصالح المستثمرين [الشباك الوحيد] .
- و إعفاءات ضريبية وجبائية جد محفزة .

الميناء الأورومتوسطي :

الميناء الأورومتوسطي الذي يمتد على مساحة أكثر من 1200 هكتار، يتم إنجازه على بعد 35 كلم شرق مدينة طنجة و15 كلم فقط عن أوروبا، بكلفة اجمالية تقارب 2 مليار دولار.

يرتكز هذا المشروع المهيكل على خلق نسيج من بنيات تحتية عصرية، تتكون أساسا من ميناء في المياه العميقة ومجموعة من مناطق حرة مرافقة، لوجستكية و صناعية وتجارية وكذلك مناطق للتهيئة السياحية (تمتد على أكثر من 1000 هكتار).

الميناء الأورومتوسطي -تابع- :

وقد تم تفويض أول فضاء استقبال للحاويات في نونبر 2004 للمجموعة مايرسك أكوا (Maersk-Akwa) احدى أكبر الفاعلين العالميين في مجال تجهيزات الموانئ.

وعلى مستوى الاستغلال والتسويق ، فقد تم عقد اتفاق تعاون مع أكبر منطقة حرة عالمية : المنطقة الحرة جبل علي التي وكل اليها انعاش وترويج المناطق الحرة الائمة الذكر .

ويعتبر هذا النهج خيار استراتيجي على جميع الأصعدة نطمح من خلاله تحسين جودة الخدمات العامة والبنيات التحتية لنجعل المملكة قبلة للاستثمار المنتج وبذلك تتمكن من مسايرة التغيرات الاقتصادية الراهنة.

شكرا على حسن تتبعكم